الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

مركز البحوث القانونية والقضائية

يوم دراسي مشترك حـــول:

المخدرات والمؤثرات العقلية:

واقع وتحديات، التدابير الوقائية والعلاجية

الإثنين 26 جوان 2023

بمقر المدرسة العليا للقضاء - القليعة-

❖ يعالج اليوم الدراسي المسائل التالية:

- الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها، على ضوء تعديل 2023.
- الإطار التشريعي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها على ضوء تعديل 2023.

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

6 شارع الاستقلال، قصر مصطفى باشا -الجزائر-

رقم الهاتف: 04 50 51 23 (0) 213+

رقم الفاكس: 67 53 51 23 (0) 213+

البريد الإلكتروني: secretariat.onlcdt@gmail.com

الموقع الإلكتروني: onlcdt.mjustice.dz

مركز البحوث القانونية والقضائية

شارع تلة حسان شراقة -الجزائر-

رقم الهاتف: 76 45 22 23 (0) 213+

رقم الفاكس: 70 45 22 23 (0) 213+

البريد الإلكتروني: crjj@mjustice.dz

الموقع الإلكتروني: www.crjj.mjustice.dz

إشكالية اليوم الدراسي

يَشْهَد العالم اليوم تزايدًا مُلفتًا و مُقلقا لظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية و الادمان على تعاطيها، و ما يُعقّد من الأمر أكثر هو التطوّر المُستمرّ في أساليب و طرق تصنيع هذه المواد و تهريبها و نوع الفئات المُستَهدَفة بها من جهة، و اتساع رقعة المخاطر الصحية و النفسية و الاجتماعية المُصاحبة لذلك التطور من جهةٍ أخرى.

و يؤدّي هذا التشخيص لظاهرة تفشي المخدرات و المؤثرات العقلية إلى طرح تساؤلٍ أساسيٍّ حول العوامل الأكثر تأثيرًا في إقبال الفرد على تعاطي هذه المواد و الادمان عليها؛ و هو التساؤل الذي يتفرّع عنه . بالتّبعيّة . تساؤل آخر لا يقلّ عنه قيمة، و يتعلّق بالآثار المُترتّبة عن هذه الظاهرة، لاسيما من المنظور الشرعي و الصحي و النفسي؟.

و في المقابل، فإن الدولة الجزائرية تفاعلت مع واقع هذه الظاهرة و آثارها السّلبية على الفرد و على أمن المجتمع و استقراره، و قد انعكس أثر هذا التفاعل في التعديل الأخير للقانون رقم 04-18 المؤرّخ في 25 ديسمبر 2004 المُتعلّق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعيْن بها، و ذلك من خلال القانون رقم 23-05 المؤرّخ في 7 مايو 2023، و هو التعديل الذي ممسّ الجانبيْن الوقائي و العلاجي لهذه الظاهرة، فضلاً عن بعض الأحكام الموضوعية و الإجرائية لمكافحتها.

و من هنا يثور التساؤل حول الأحكام التشريعية المستحدثة بمُوجب التعديل السّالف الذّكر، و مدى فعاليتها في الوقاية من ظاهرة تفشي المخدرات و المؤثرات العقلية و العلاج من إدمانها من جهة، و في الحدّ منها و ردعها بصورةٍ فعّالةٍ من جهةٍ أخرى.

أهمية اليوم الدراسي

شغلت ظاهرة تفشي المخدرات و المؤثرات العقلية المجتمعات في العالم أجمع، لِما لها من آثارٍ نفسيةٍ و اجتماعيةٍ و اقتصاديةٍ مدمّرة على الفرد و المجتمع معًا، و أصبحت تؤرّق جميع الفاعلين في مجال الوقاية منها و مكافحتها من أجهزة أمنيةٍ و قضائيةٍ و أساتذةٍ و باحثين من أجل احتوائها و الحدّ من انتشارها المتزايد.

و البحثُ في هذه الظاهرة لا ينبغي أن ينحصر في مجال ردعها و مكافحتها فقط، و إنّما لابدّ أن يتّسع ليشمل التعمّق في دراسة مختلف العوامل التي ساهمت في الزيادة المُضطردة لتعاطي المواد المخدّرة و المؤثرات العقلية و الترويج لها، إذ من دون الاعتراف بتعدّد هذه العوامل و تشعّبها فإنّه لا مجال للتشخيص الحقيقي و الواقعي لهذه الآفة في مجتمعنا، و من دون هذا التشخيص لا يُمكن الوصول إلى تحديد الوسائل و التدابير المناسبة و الفعّالة للوقاية و العلاج منها و مكافحتها.

نحاول من خلال أشغال هذا الملتقى العلمي تأصيل أسباب هذه الظاهرة و تحليلها و ردّها إلى الجذور التي تنشأ منها و الزوايا المخفيّة التي قد لا ننتبه إليها عند البحث فيها؛ كما نحاول أيضًا تقصّي سُبل التطبيق الأمثل للتدابير و الأحكام التشريعية التي قرّرها المشرع الجزائري، و كذا عرض ما استُحْدِث منها على ضوء التعديل الأخير (2023) لقانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها، آملين أن نتوصّل . في ذات الوقت . إلى تحديد ملامح المقاربة المفاهيمية لهذه الظاهرة الخطيرة و بيان الإطار التشريعي الذي تمّ اعتماده للتصدّي لها.

محاور اليوم

المحور الأول:

"الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها, على ضوء تعديل 2023

المحور الثاني:

"الإطار التشريعي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها على ضوء تعديل 2023"